المقاولة النسوية
بين المساهمة الاقتصادية والمعوقات السوسيوإقتصادية
دراسة ميدانية لعينة من النساء المقاولات في الجزائر

الأستاذة: نعيمة دريس
جامعة البويرة

الملخص:
من خلال هذه الدراسة سيتم التعرف عن واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر، ومدى مساهمتها كقطاع استثماري وتنموي في خلق فرص العمل وزيادة الطاقة الإنتاجية ورفع المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين بها، فالجزائر عمدت إلى تبني إستراتيجية هامة لتفعيل القطاع الخاص ودعم المقاولاتية من خلال إنشاء مختلف الوكالات والصناديق لدعم الشباب وخاصة المرأة، نظرا للدور الكبير الذي تقوم به المقاولاتية النسوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
ورغم أن المشروعات النسائية قد استطاعت أن تثبت فاعليتها من خلال توفير يد عاملة، وإدماج المرأة في النسيج الاجتماعي والاقتصادي إلا أن هذه المشروعات تواجه عدة معوقات سوسيوثقافية وتنظيمية اقتصادية.
الكلمات المفتاحية: المقاولة النسوية، المساهمة الاقتصادية، المعوقات السوسيوإقتصادية.

Résumé :
Selon cette étude en va connaitre la réalité del'entrepreneurial féminin et la contribution de ces derniers comme un secteur d'investissement et de développement qui a un rôle de créer des occasions de travail et d'augmenter la production et le niveau de vie aux personnes qui travaillent dans ces entreprises,l'Algérie a mis en place un stratégie par la performance du secteurprivé, le soutien à l'entrepreneuriat, et la création de différentesagences et caisses à l'appui des jeunes et de la femme,cela Le rôle important joué par l'entreprise des femmes représente Situation stratégique dans le processus de développement économique,etsocial .
Et malgré que les projets féminins a prouvé son efficacité ou ils créer des poste de travail et d'intégrer la femme dans le secteur social et économique, mais ces projets ils confrontent des obstacles socioculturelle et d'organisation et économique.
Mots-clés :Réalité, l'entrepreneurial féminin, la contribution économique, les obstacles socio-économiques

مقدمة:
اهتمت الجزائر بالقطاع الخاص وجعلته من أولويات برامجها التنموية، لاعتباره قطاع اقتصادي فعال، وعنصر محفز لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والإجتماعية،فمع الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق جعل من قطاع ريادةالأعمال كمحرك تصديري خارج قطاع المحروقات أفضلخياراللتصديللعديدمنالتحديات الاقتصاديةوالاجتماعية،نظرا للدور الكبير الذي تحققه ريادة الأعمال في المجتمع من خلال التخفيف منالبطالة،و القضاء على الفقر،وعلى تدنيمعدلاتالإنتاجيةوالمساهمة في النموالاقتصادي، وتحقيق التوازن الجهوي خاصة في المناطق النائية.
وباعتبار المرأة فاعل اجتماعي لا يمكن تهميشه عن مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فالجزائر أولت اهتماما كبيرا للمرأة بصفة عامة والمرأة العاملة بصفة خاصة، فلم تكتفي بتمكينها في المجال الوظيفي فقط بل عملت على

تشجيع النساء على خوض مجال المقاولاتية وريادة المؤسسات، وذلك بتبني سياسة عامة لتشجيع مشاركة المرأة في النشاط الاستثماري بهدف تجسيد إشراكها في إنشاء الثروات، من خلال إرساء عدة آليات أولها تنصيب وزارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والصناعات التقليدية، إضافة إلى مختلف الوكالات الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار ووكالة دعم وتشغيل الشباب وتسيير القرض المصغر والاعتماد على عدة صناديق وطنية كصندوق التأمين عن البطالة.

إن المقاولة النسوية تحتل مكانة استراتيجية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية،حيث تشير إحدى الدراسات التي قام بهاGEMأن هناك ارتباط قوي بين مستوى النشاط المقاولات النسوي والنمو، وأن اندماج المرأة في المقاولة يفسر بنسبة كبيرة انحراف النمو بين البلدان، كما أن المشروعات النسوية تكتسي أهمية كبيرة نظرا لقدرتها على توفير مناصب عمل خاصة من الجنس الأنثوي الذي يشهد ارتفاعا في نسبة البطالة التي قدرت ب14،8% لدى الإناث، مقابل 8،8% للذكور[1] ، وتكوين يد عاملة ماهرة،وعلى الرغم من كل التسهيلات والتحفيزات الحكومية والدعم الأسري والمحيط الاجتماعي فمشاركة المرأة في عالم المقاولاتية يبقى ضئيلا نسبيا ويقدر ب6% فقط[2]،رغم أن نسبة المساهمة الفعلية في النشاط الاقتصادي للنساء المشتغلات قدر بـ 19،5% من العدد الإجمالي للسكان المشتغلين الذين يقدرون بـ11.716.000، كما أن عدد النساء العاملات في الوظيف العمومي قدر بنسبة 31،8% من العدد الإجمالي،وفي قطاع الصحة يتمثل التأطير النسوي65%و في سلك القضاء بلغ عدد النساء القضاة 2064 قاضية بنسبة 41،41% من العدد الإجمالي[3]،الأمر الذي يدفعنا لنتساءل عن واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر؟ وعن مدى مساهمتها في الإقتصاد؟ و سبب تخوف السيدات من اختيار العمل الحر، وما هي أهم المعوقات التي تواجه المرأة الجزائرية اليوم لاقتحام عالم المقاولاتية وريادة الأعمال؟ وهل تواجه المرأة المقاولة نفس المعوقات التي يواجهها الرجل المقاول؟

للإجابة على هذه التساؤلات والإلمام بكافة جوانب الدراسة تم تقسيمها إلى محورين:

- الإطار النظري للمقاولاتية النسوية.
- نتائج الدراسة الميدانية حول واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر.

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

لقد أولت الجزائر عناية فائقة لقطاع المقاولاتية النسوية، وذلك لإدراكها لدوره الكبير في التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية.

1-تعريفالمقاولة:

نظرالاستعمالمصطلحالمقاولةفيعدةمجالات مختلفة، ولأنها أصبحتمجالاللبحث،فلانجدتعريفا واحدايشملها،فهناكعدةمقارباتناقشتالمفهوم،وهيذاتوجهاتنظرمختلفة، حيث جمعكلمنLavioletteوLoue مجموعة من التعريفات الخاصة بمفهوم المقاولة والتيتعتبرمكملةلبعضها وهي كالاتي[4]:

1-1-المقاربةالأولى:تشكلمرحلةبروزالفكرة، نتيجةوجودفرصةيجباستغلالها، وذلك حسب:Shaneو Venkataraman واللذانيعرفانالمقاولة بأنها"سلسلةمنالمراحل،يتم فيها اكتشافالفرصلخلقسلعوخدماتمستقبلية،يتمتقييمهاواستغلالها .

---

[1] الديوان الوطني للإحصاء، شهرأفريل 2014.

[2] http://www.el-massa.com/ar/content/view/75208/41/

[3] الديوان الوطني للإحصاء، شهر أفريل 2014

[4] Eric Michael Laviolette et Christophe Loue; **" les compétences entrepreneuriales** : définition et constructiond'un référentiel", Le 8éme congrès international Francophone (CIFE PME) : L'internationalisation desPME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales (Suisse : Haute école de gestion (HEC) Fribourg, 25-26-27octobre2006), pp. 3-4.

ويقصدبالفرصهناكمايعرفها Casson 1982 بأنها أوضاعسوقية،أومنتجاتجديدة،خدمات، موادأولية أوطرقتنظيميةنقومباستغلالهاوبيعهابسعرأعلىمنتكلفةإنتاجها.

1-2-المقاربة الثانية:التيتتحدثعنإنشاءوبروزالمنظمةتقومعلىإعادة ترتيبوهيكلةكلمايجبتوفرهلإنشاءمؤسسة، (نموذجالأعمال،مخططالأعمال،نموذجالمنتوج... الخ)، وهذه المقاربةتتمحورأكثرفيمرحلةتركيبالمشروعوبدءالنشاطإلىغايةاستقراره.

أما حسب Hernandez 2001,Aldrich 1999فالمقاولة:هيمجموعةالمراحلالتيتقودلإنشاءمنظمة،بمعنىالنشاطاتالتيمن خلالهايقومالمنشئبتعبئةوتركيبموارد (معلوماتية،مادية،بشرية،...الخ) لاستغلالالفرصةوتجسيدهاعلى شكلمشروعمهيكل .

وحسبهذاالمنظورفالمقاولهورجلإستراتيجيقادرعلىتأسيسرؤيةمقاولاتية،وقائدباستطاعتهقيادةالتغير عنطريقالنشاطاتالمقاولاتية.

1-3-أما المقاربة الثالثة: التيتتحدثعنخلقالقيمة،فهيتدرجهذاالمفهومكمبدأأساسيللمقاولة وذلك حسب كل من[5]:

Bruyat 1993فالمقاولة تتعلقبالتوليفة (فرد/خلقالقيمة)، حيثعرفها بأنها: حركيةتغيير،بمعنىأنهقامبحصرمفهومالمقاولةفيعنصرينهماالفردوالقيمة،حيثالفردهومنيقومبخلقالقيمةوذلكبتحديد الطرقوالأهدافمنخلقالقيمة،وبواسطةالمساعدة(المشروع،البنية،... الخ)يقومباستثمارهاوتحديدها.

وفي نفس السياق يعرف Fayolle 2004 المقاولة بأنها: وضعيةمعينةتربطالفردبمشروعأومنظمةناشئة، وذلكبصفةمتلازمة،حيثيتميزهذاالفردبالتزامشخصيقوي، والقيمةالتييتمخلقهاترجعللمساهمات التقنية،المالية،والشخصيةالتيتولدهاالمنظمةوالتيتمنحالرضاللمقاولوللجهاتالمهتمة، فبالنسبةللمقاولتكمن القيمةفيالمداخيلالماليةوالمادية،وأيضاالاستقلاليةالذاتية،السلطة،...الخ،وبالنسبةللزبائنفتتمثلالقيمةفي الرضامناستهلاكهمللسلعو/أوالخدماتالمعروضة،أمابالنسبةللممولينفهيتتعلقبالفائدةوالأرباحالنقدية المتحصلعليهاو/أوالمحتملالحصولعليها.

ويمكنحسبالمؤلفالتوفيقبينالمقارباتالثلاثةمنأجلاستخلاصتعريفمشتركوعمليوذلككمايلي:

"المقاولةهيحركيةإنشاءواستغلالالفرصأعمالمنطرففردأوعدةأفراد،وذلكعنطريقإنشاءمنظمات جديدةمنأجلخلقالقيمة."

2-تعريف المقاول في فكر Schumpeter:

فهو ليس مسير أو ممول فهو قبل كل شي مبدع، فالمسير يختار عن طريق خبرته أحسن طريقة إنتاج التي تضمن أكبر ربح، أما المقاول فهو يبحث عن أحسن طريقة إنتاج مع الملائمة لأي وقت، إضافة إلى صفة المخاطرة، فنلاحظ أن Schumpeter يتحدثعندرجةالإبداع،أوالقيمةالمضافة عنطريقالمنظمةوبدفعمنالفرد،الذييدخلفيحركيةالتغييرعلىالمستوىالشخصي،ونقولعنالوضعبأنه مقاولاتيمادامهناكحركيةفيالتغييرالمتلازمةبينالفردووسائلخلقالقيمة، فالمقاول شخص تحفزه إرادة وحلم تأسيس مملكة خاصة، ويسعى لإثبات أنه الأفضل بين الجميع، فهو فرد قائد تسيره إرادة المحاربة والتنافس.

3-تعريف المرأة المقاولة:

يصعب تحديد تعريف شامل واحد للمرأة المقاولة، وذلك نظرا لاختلاف المدارس الفكرية، ومجالات البحث التي تعطي تعريفا للمرأة المقاولة حسب منظورها الخاص، وأهم العلماء والباحثين الذين أعطوا تعريفا للمرأة المقاولة[6]:

---

[5]Laviolette et Loue, Op.Cit., p. 4.

[6]HindBouzekraouiet Driss Ferhane ,Les**facteurs enclencheurs de l'entrepreneuriat feminin** chez les Etudiantes universitaires: Revue de la litterateure, p2.

Selon Belcourt, Burke (Belcourt, 1991) و Lee-Goselin : المرأة المقاولة هي المرأة التي تبحث عن الانجاز الفردي، الاستقلال المالي، التواجد الفعلي، من خلال تأسيس وتسيير مؤسستها أو مشروعها الخاص.

4-مميزت المقاولاتية النسوية:

4-1-صفات المرأة المقاولة مقارنة بالرجل المقاول:

- أقل سنا .
- تلتحق بالمقاولة بعد فترة بطالة طويلة، أو بعد فترة من العمل.
- أقل خبرة في مجال المشاريع.
- قدرات تفاوضية عالية.

4-2-خصائص المشروعات المؤسسة من طرف المرأة:

- أقل حجما.
- تمركز في القطاعات غير المنتجة.
- أقل نجاحا.
- ليس لها شركاء .
- لا تحتاج تمويل مادي كبير.

4-3-طرق تسيير المشروعات المقاولاتية النسوية:

- تفضيل الهيكل التنظيمي الأفقي.
- تشجيع المشاركة في إتخاذ القرار.
- تسعى لتحقيق الأهداف الشخصية والاجتماعية بالدرجة الأولى .
- اعتماد النمط التسييري المرن.
- أكثر حفاظا على الموارد.

5-الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمقاولاتية النسوية في التنمية الاقتصادية

:يمكننا حصر أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأعمال المقاولاتية والمشاريع الصغيرة النسوية في التالي :

- إيجاد فرص عمل جديدة وامتصاص البطالة.
- نشر المعرفة والتوعية.
- نواة للمشروعات الكبيرة ودعمها من خلال إنتاج بعض متطلباتها.
- تقليل حجم المغامرة والتجاوب السريع مع المتغيرات.
- إعادة استثمار مخلفات المشروعات الكبيرة.
- تشجيع التشغيل الذاتي وخاصة للفئة النسوية.
- زيادة متوسط دخل الفرد، والتغيير فيهيكل الأعمال والمجتمع.
- الحد من الهجرة من الريف إلى المدن.
- التجديد والابتكار والقدرة على رد مالهوة بين المعرفة وحاجات السوق.
- توجيه الأنشطة إلى المناطق التنموية المستهدفة.
- تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة.

- العملعلىتنميةالاقتصاد.
- تعظيمالعائدالاقتصادي.
- عدالةالتنميةالاجتماعيةوتوزيعالثروة.

المحور الثاني: الإطار الميداني للدراسة

حاولنا من خلال الدراسة الميدانية التعرف على واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر ومدى مساهمة هذه المشروعات النسوية في الاقتصاد، وأهم المعوقات التي تواجه هذه المشروعات في المجتمع، وأهم التوصيات التي تساهم مستقبلا في تمكين المرأة صاحبة المشروع وتفعيل دورها في المجتمع من خلال إرساء آليات دعم تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعية وتنمية قدراتها في المجتمع.

تمحورت الدراسة حول عينة من السيدات صاحبات المشروعات والتي بلغ عددهن 20 سيدة من منطقة الوسط الجزائري، البويرة، بومرداس والعاصمة، والتي لديهن محل وسجل تجاري، وأن تكون المرأة هي صاحبة المشروع و تديره بنفسها، أما عن أهم مجالات هذه المشاريع الصغيرة النسائية هي:

-الصناعة 10 سيدات في المجالات التالية (صناعة الحلويات، صناعات نسيجية وملابس تقليدية، حلي، معصرة زيتون).

-الخدمات:10 سيدات في المجالات التالية (مدرسة تعليم سياقة، روضة، التنظيف، تجميل، بناء....)

1-خصائص العينة:

1-1-**خاصية السن**: الملاحظ تنوع أفراد العينة في مختلف فئاتهم العمرية بين الشباب وصاحبات المشاريع أكثر خبرة وأكبر سنا، وذلك دليل على أن ولوج عالم المشاريع لا يخص سن معين وإنما هو مفتوح لمختلف الفئات العمرية.

إن 45% من المبحوثات يتراوح سنهم بين [25 – 34] وتمثل الاتجاه العام، وهي أعلى نسبة ويعود ذلك للدعم الذي قدمته الحكومة لفئة الشباب من مختلف الصناديق والوكالات الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، التي تقدم قروضا سنوية لفئة الشباب لإقامة مشروعات تساهم في إخراجهم من البطالة، باعتبار أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في تشغيل يد عاملة كبيرة خاصة من الفئة النسوية، إضافة إلى أن 40 %تمثل المبحوثات اللواتي يتراوح سنهم بين [35 – 44] وهي نسبة معتبرة حيث تفضل بعض السيدات العمل في قطاعات أخرى لاكتساب خبرة قبل التوجه لإقامة مشروعها الخاص، ومنه توفير مبلغ يساعدها على فتح مشروعها في حالة رفض التوجه للقروض الحكومية أو المساعدة البنكية، أما نسبة 15% فكانت للسيدات التي يبلغ سنهن [55 – 59] سنة وهي نسبة ضعيفة بالمقارنة مع باقي الفئات الأخرى، إلا أن ذلك يوضح مدى مثابرة المرأة على إثبات ذاتها وإقامة مشروعات حتى وهي في سن كبيرة .

1-2- خاصية المستوى التعليمي: يعتبر هذا العامل جد هام لمعرفة درجة وعي أفراد العينة، وهل يحتاج إقامة مشروع شهادة علمية للنجاح:

إن50% منأفراد العينة لديهم مستوى جامعي وتمثل الاتجاه العام،وهذا يؤكد أهمية العلم في ترقية مكانة المرأة وإخراجها من عالمها الضيق المتمثل في البيت إلى عالم الشغل و عالم المشروعات، فالمؤهلات التي اكتسبتها المرأة من خلال مسيرتها العلمية ساهمت في زيادة ثقتها بنفسها وبقدراتها على المخاطرة، وقيادة مشروع بنفسها وبالاعتماد على إمكانياتها، تقابلها 20% تحصلن على مستوى المتوسط و بنفس النسبة 20% لديهن مستوى ثانوي لم يتحصلن على شهادات جامعية، ولكن في المقابل تحصلن على شهادات تكوينية سمحت لهن بفتح مشروع وذلك بالاعتماد على موهبتهن وحرفتهن، في حين نسجل أضعف نسبة ب10 %لدى السيدات اللواتي مستواهن ابتدائي .

3-1-خاصية الإقامة :تتوزع أفراد العينة في ولاية البويرة والولاية المجاورة بومرداس أو العاصمة، ولقد تم اختيار منطقة الوسط تماشيا مع إمكانياتنا المادية والفترة الزمنية التي دامت عشرة أيام فقط.

حيث تقيم 45% من المبحوثات في ولاية البويرة ، وذلك بحكم إقامتنا بها ومعرفة صاحبات المشاريع فيها وسهولة الوصول إلى المبوحوثات، مقابل 25% مشاريعهن في ولاية بومرداس التي لا تبعد عنا كثيرا، في حين أن 30% تتواجد مشاريعهن في ولاية الجزائر.

4-1-الخاصية الحالة العائلية : إن الحالة العائلية تعكس مدى إقبال النساء على عالم المشروعات فالأسرة يمكن أن تكون محفزا للمرأة على اختيار تأسيس مشروع أو قد تكون معيقا يثبط المرأة على اختيار عالم الأعمال، حيث أن 60% من أفرد العينة متزوجون، وهذا دليل على أن الزوج والأسرة تعتبر سندا للمرأة ومحفزا على اختيارها لعالم المشروعات، كما أن غلاء المعيشة يفرض خروج المرأة للعمل أو فتح مشروع إذا لم تتمكن من إيجاد وظيفة حكومية، خاصة وأن معظم أفراد العينة لديهن شهادات جامعية أو تكوينية، تخولهن تأسيس مشروع تكسب من خلاله دعما ماديا يساعد الزوج على مواجهة الحياة وغلاء المعيشة وزيادة متطلبات الحياة،في المقابل 40% تمثل المبحوثات غير المتزوجات وهي نسبة مهمة تكشف دور التكافل الأسري الذي تمنحه الأسرة لبناتها والثقة الكبيرة بقدراتهن على النجاح في المشروع، فالأسرة بما تورثه من قيم المسؤولية وحب العمل لبناتها يشجع المرأة على اتخاذ قرار تأسيس مشروع خاص، خاصة وأن حوالي 70% من أفراد العينة ينتمين إلى أسر مقاولة وورثوا هذه المهنة من الأسرة.

2- واقع المشروعات النسائية وأهم خصائصها:

حاولنا التركيز على مشروع المرأة أكثر للتعرف على واقع المشروعات النسائية في الجزائر وما هو دورها في المجتمع، وما هو أثر المشروع بالنسبة لأفراد العينة وأسرهم، وهل ساهم في إدماج المرأة في المجتمع، فكانت أسئلة المقابلة تتمحور حول طبيعة المشروع، عمره، رأسماله، تمويله، عدد العمال به، دوره في التخفيف من البطالة ومدى إسهامه في إشراك المرأة في المجتمع وتمكينها اقتصاديا واجتماعيا، وأهم المعوقات التي تواجه هذا النوع من المشروعات الصغيرة.

من خلال المقابلات التي تم إجراءها تبين أن 50% من المشاريع يقل عمرها عن ثلاث سنوات، بينما 25% يتراوح عمرها بين أربع سنوات إلى ستة سنوات في حين 15% يفوق عمر مشروعها سبع سنوات، يتضح من خلال النسب المئوية أن دخول المرأة إلى مجال المشروعات في ولايات الوسط الجزائري لا يزال حديثا على مستوى بعض القطاعات، إلا أنه مؤشر جيد على بداية ظهور مشروعات نسائية وعلى إقتحام المرأة لهذا العالم الذي كان حكر على الرجل، وفيما يخص الخبرة في مجال النشاط فكانت النتائج أن 60% لديهن خبرة في مجال عملهن الحالي ولديهن تجربة سابقة في هذا المجال والمهنة، في حين أن 40% دخلن هذا المجال حديثا ولم تكن لديهن خبرة سابقة وإنما لديهن طموح للنجاح في هذا المجال لتعويض فقرهن للخبرة.

كما تم التوصل إلى أن 70%من نساء العينة عدد سنوات خبرتهم في مجال المشروعات التي ينشطون فيها حاليا تتراوح بين سنة إلى أربع سنوات، ثم تليها 25% تتراوح سنوات خبرتهم بين خمس سنوات إلى ثمانية سنوات، في حين أن 5%لديهن خبرة في مجال مشروعهن تفوق العشر سنوات، الملاحظ أن الخبرة في مجال العمل تعد دافعها لتأسيس المرأة مشروعها وتعد حافزا لتحدي المجتمع وإثبات ذاتها بأنها قادرة على إدارة وتسيير مشروع تفيد به المجتمع، كما يثبت عزيمة هته السيدات وتجاوزهن لمختلف العراقيل و الصعوبات التي قد تواجه المشروع، ورغم أن مدة الخبرة تعد متواضعة نسبيا إلا أن بالنظر إلى طبيعة المجتمع الجزائري المحافظ والمنغلق نوعا ما فان النسبة تعد جد هامة، وهو دليل على أن المرأة تتمتع بتخطيط ودراسة للمشروع لتجنب المخاطر التي قد تصادفها في المشروع.

أما فيما يخص تأسيس المشروع فقد صرحت المبحوثات على أن 55% منهن قامت بإنشاء عملها من الصفر، في حين 45% أعدنا تجديد نشاط عائلي سابق وواصلنا مهنة العائلة، حيث أن أغلب أفراد العينة يطمحن لإثبات ذواتهن وبأن لديهن قدرات لمنافسة الرجال في سوق العمل وفي مجال الأعمال، فتحقيق الاستقلالية يعد من أولويات صاحبة المشروع .

أما فيما يخص مصدر تمويل المشروع فإن 60% من المبحوثات لجأن إلى الاعتماد على التمويل الذاتي وعلى المدخرات الشخصية وعلى مساعدة الأهل، فيما لجأت بقية المبحوثات على مصادر خارجية لتمويل المشروع وذلك بالاعتماد على مختلف الآليات التي سخرتها الدولة للشباب، ومختلف الوكالات الوطنية مثل وكالة دعم وتشغيل الشباب ANSEJ والوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر ANGEM، إضافة إلى الاستفادة من قروض البنك الفلاحي ومن الغرفة التجارية وذلك بنسبة 40%، ونلاحظ أهمية الرأسمال الاجتماعي في حياة المرأة خاصة في المجتمع الجزائري، فالمرأة لا تزال في حاجة إلى مساعدة الأهل والزوج والمقربين منها للاستقلال بذاتها وإثباتها قدراتها، كما نشهد تفضيل المرأة عدم اللجوء إلى القرض خوفا من الديون، خاصة وأن عالم المشاريع هو جديد عن المرأة وتبقى المرأة متخوفة من المخاطرة فيه، لذلك فهي تعتمد على مدخراتها لتتجنب الديون في حالة الخسارة، والملاحظ أن المرأة صاحبة المشروع تنقصها روح المغامرة رغم أنها أثبتت قدرتها على الإبداع والمبادرة.

كما أن 85% من صاحبات المشروعات الصغيرة صرحن أن الأهل كان لهم دور في ولوج عالم المشروعات، وان المرأة قادرة على إثبات ذاتها وعلى منافسة الرجل وعلى القدرة على النجاح واستمرارية المشروع، خاصة وان 70% من أسر مقاولاتية، وأن لديهن أحد أفراد الأسرة في مجال الأعمال سواء المهن الحرة أو الصناعات التقليدية أو مجال الخدمات، وبالتالي فإن قيم المبادرة قد ورثتها السيدات من العائلة، وكان لها دور في ثقة المرأة في اختيار عالم خاص بالرجل، في حين نجد 15% لم يجد الدعم الأسري وواجهن عدة صعوبات وعراقيل عند تأسيس المشروع.

3-المشروع النسائي كآلية للمساهمة في الاقتصاد :

استطاعت المشروعات النسوية تشغيل يد عاملة معتبرة بلغت 93 منصب عمل، حيث 65% لديهن أقل من خمس عمال و25% لديهن من 5 إلى 10 عمال، في حين 10% تمثل المبحوثات التي لديهن أكثر من عشر عمال، وبالرغم من صغر المشروعات التي تديرها المرأة إلا أنها استطاعت توفير عدد مهم من مناصب العمل والتخفيف من نسبة البطالة، حيث تم توظيف حوالي 37 عامل في مجالات الصناعات التقليدية: حلويات، صناعات نسيجية وملابس تقليدية، حلي، معصرة زيتون.....

في حين تم توظيف 56 في مجال الخدمات: بناء، التنظيف، مدارس للغات، تصوير فتوغرافي، تجميل.....

ولقد أكدت المبحوثات أنهن يسعين لتطوير العمل وتوسيعه، وفتح ورش عمل أخرى خاصة الصناعات التقليدية التي تحتاج ليد عاملة كبيرة بها، إلا أن الجانب المادي يعتبر عائق تواجهه النساء صاحبات هذه المشروعات، فإحدى المبحوثات طالبت بضرورة سن قوانين توفر للسيدات التمويل المالي بدون فوائد وبسهولة لضمان سير عملهن وإتاحة الفرصة لتوفير أكبر عدد ممكن من العمال، كما الملاحظ أن 80% تمثل نسبة العمال بهذه المشروعات من الجنس الإناث، فإحدى المبحوثات أكدت على أن طبيعة المشروع تتطلب توظيف يد عاملة من الإناث، مثل صناعات الملابس التقليدية، كما صرحت أخرى على أنها تحرص على توظيف الفتيات لإدماج المرأة في المجتمع والتخفيف من الفقر خاصة وان الفقر يرتبط بالمرأة، كما أكدت أنها تحرص على قبول الفتيات التي تعيل أسرهن[7]، فالهدف

[7] مقابلة مع السيدة (ب-ج)، 50 سنة، الجزائر، 7 مارس 2014، الساعة 10و 30 د

الاجتماعي في المرتبة الأولى حتى وإن كانت العاملات يفتقرن للخبرة، فالمرأة صاحبة المشروع تتعاطف عادة من بنات جنسها وتدافع بقوة لإخراج المرأة من البيت وضمان عمل لتوفير احتياجات أسرتها، كما تقول سيدة من المبحوثات أن المرأة مظلومة في المجتمع ونحن نسعى لننصرها ولو بتوفير عمل بسيط يعيلها مع أولادها خاصة في ظل غياب المعيل كالأب، أما % 20 تضع الربح في أولوياتها ولا يهمها جنس العامل إن كان أنثى أو ذكر باعتبار أن إتقان العمل هو الأساس، فمعيارها للتوظيف هو الكفاءة والخبرة.

أما في ما يخص التكوين فتضح أن 60% من العمال لديهم تكوين مهني، خاصة إذا تعلق الأمر بالمشروعات التي تحتاج لدقة وتكوين وخبرة في العمل كالصناعات التقليدية والغذائية، في حين أن 30 % رضين بالشهادة الجامعية للعمال باعتبار المشروعات كانت خدماتية تتطلب مهارة التواصل أكثر من المهارة اليدوية، أما 10% اعتمدن على دورات تكوينية للتأهيل مثل مدراس للغات، وتعليم السياقة.

كما أن 95% من العاملات مصرح بهن لدى الضمان الاجتماعي وهو شرط لاختيار هذه مشروعات، فوجود محل مقيد في السجل التجاري، مع توظيف عاملين مصرح بهما لدى الضمان الاجتماعي هي الشروط التي على أساسها تم انتقاء المشروعات النسوية، فالضمان الاجتماعي يعد حق للعامل في المشروع، رغم أن البعض من صاحبات الأعمال ترى أن المشروع الصغير لا يحتاج لتوفير ضمان اجتماعي للعامل، وانه يثقل كاهل صاحبة المشروع، وبالتالي نلاحظ أن المرأة صاحبة المشروع تضمن حق العاملين لديها حتى وإن كان عددهم قليل ومشروعها صغير وبسيط.

أما فيما يخص نسبة توقع نجاح المشروعات النسائية الصغيرة فقد صرحت 60% من أفراد العينة أن مشاريعهن ناجحة بينما 40%صرحن بأنها مقبولة نسبيا، مع الإشارة إلى أنه لم تعبر أي سيدة على فشل مشروعها، رغم الصعوبات التي واجهتهن لأنهن يثقن في إستمرارية المشروعات وتحقيق نتائج أفضل في المستقبل، وعن سبب نجاح هذه المشروعات الصغيرة أكدت 75% أن التخطيط الجيد والمحكم، إضافة إلى الخبرة كانت سبب النجاح و الاستمرارية والمنافسة في سوق العمل والقدرة على تحقيق ربح وفائض، في حين ترى 25% أن سبب استمرارية مشروعها هو التجديد والمبادرة وعدم تقليد الآخرين.

- معوقات المشروعات النسائية الصغيرة:

4-1-المعوقات السوسيوثقافية التي تواجه المرأة صاحبة المشروع الصغير: تواجه المرأة في محيطها الاجتماعي معوقات سوسيوثقافية نفسية قدرت ب25%، إن المرأة صاحبة المشروع تواجه نوعين من المعوقات الأولى من موقعها صاحبة مشروع، والثانية ترتبط بكونها إمرأة حيث تخضع لمجموعة من المثيرات من محيطها العائلي ومحيط العمل، خاصة إن كانت تعمل في مجال ذكوري بامتياز،وهو انتشار الذهنيات التي تفيد أن عالم الأعمال هو عالم خاص بالرجل،وذلك نتيجة البنياتالإجتماعية والثقافية القائمة على التقسيم التقليدي للأدوار التي تفيد أن المرأة مكانها البيت أو العمل في وظائف أنثوية كالتمريض والتدريس و مجال الخدمات، في حين أن قطاعات الصناعة والتجارة و المشاريع والمؤسسات هو مجال خاص بالرجل لا غير، فالمجتمع الجزائري المعروف بأنه مجتمع ذكوري أو أبوي لا يزال يورث هذه القيم لأفراده وهذا ما يبقي المرأة متخوفة من إنشاء مشروع ومن المغامرة خوفا من الفشل وإهدار الرأسمال، وتأكيد نظرة المجتمع أن المرأة غير قادرة على الصمود ومنافسة الرجل في مجال المال والأعمال، فالمرأة صاحبة المشروع إضافة إلى الأعباء والمسؤوليات الإجتماعية التي تتحملها كونها زوجة، أم، أو أخت فهي تتكبد أيضا أعباء وضعيتها المهنية ودورها كقائد ومسير لمشروع يواجه منافسة من مؤسسات كبيرة ومن الرجل كقضية من قضايا النوع الاجتماعي، حيث تواجه 15% من أفراد العينة معوقات اجتماعية ثقافية تتمثل في عدم تشجيع الزوج أو أحد أفراد العائلة لقيام المرأة بمشروع خاص، حيث صرحت إحدى المبحوثات« زوجي رفض فكرة فتح محل،

وعندما أشتكي من التعب يقول لي توقفي عن العمل[8]» ، إضافة إلى ذلك هناك معوقات أخلاقية تواجهها المرأة صاحبة المشروع كالابتزاز أو طلب الرشوة بطريقة غير مباشرة، حيث تأكد ذلك إحدى السيدات« رفضوا منحي محل البلدية رغم أني استحقه ومثلت ولايتي في المحافل الوطنية لكنهم طلبوا مني بطريقة غير مباشرة رشوة لكني رفضت[9] » .

كما تعد المعوقات النفسية حاجز أمام تقدم المرأة في مجال المشروعات، حيث أن هناك معوقات تتعلق بالمرأة نفسها ومدى ثقتها بقدراتها وإيمانها بإمكانياتها، فالمرأة ما تزال متخوفة من عالم الريادة، وهذا ما أكدته الكاتبة الأمريكيةكوليت دولينج في كتابها الذي عرضتفيه لأفكارها حول ما سمَّته:عقدة سندريلابعنوانهالفرعي " **خوف المرأة الخفي من الاستقلال** "، حيث أنالكثير من النساءترسبت في أعماقهن فكرة أنهن غير قادرات على تحمل المسئولية الكاملة عن أنفسهن[10]، وهذا ما أثبته البحث حيث أن 10%يواجهنا هذا النوع من المعوقات ويشككن في قدراتهن على تحمل مسؤولية مشروع، فعقدةسندريلاوالتي هي شبكة من الاتجاهات والمخاوفغير الواقعية التي تجعل جنس النساء في منطقة نصف الضوء ونصف الظلال وتمنعهن من أنيحققوا الاستفادة الكاملة من قدراتهن وإبداعاتهن، ومثلسندريلافإن النساء اليوم لازلن ينتظرن شيئًا ما خارجيًا لكي يحل لهنَّ مشكلاتهنويحوِّل حياتهن إلى الأفضل.

إن النساء يقبلن الدور الخاضع لكي يتجنبن الضغوط والتوترات المتضمنة في التعهد أوفي الإلتزامبالمشروع،فكل إمرأة تتأمل حياتها جيدًا تعرفأنها لم تتدرب مطلقًا على أن تواجه المتاعب والشعور بعدم الإرتياح،كما أنها لم تُعَوَّد على أن تعتني بنفسها وأن تستقل فيسلوكها وأن تُكَوَّن منذ البداية، حيث أنالإعتماد النفسي والشخصي أو الرغبة العميقة في أن تكون المرأة موضع قيادة، وتحمل للمسؤوليةوالتحلي بمميزات القيادة والقدرة على اتخاذ القرارات، وتسيير مشروع ومواجه مختلف الصعوبات بذكاء، هو الذي يحقق نجاحا لها في حياتها المهنية والشخصية.

كما يعد نقص الخبرة في المجال الذي تختاره المرأة الريادية من أهم المشاكل التي تواجهها في تسيير مشروعها، لذلك فإن المعرفة حول طبيعة الأعمال و تحليل المتغيرات البيئية تساهم في تفعيل القدرات وتوجهها نحو خدمة المشروع، لذا فالخبرة توضح الفرق بين النجاح والفشل.

4-2- المعوقات التنظيمية التي تواجه المرأة صاحبة المشروع: يواجه مشروع المرأة صعوبات تنظيمية بلغت 75% تعيق إنشائه أو ضمان استمراريته لمنافسة المؤسسات والمشروعات أخرى في سوق العمل، وهي معوقات تتشاركها المرأة مع الرجل، وأهم هذه المعوقات ما يلي:

4-2-1- المعوقات التمويلية: تواجه المرأة صاحبة المشروع معوقات مالية لتمويل مشروعها مثل الرجل صاحب المشروع، وعلى الرغم أن 60% من أفراد العينة اعتمدن على التمويل الذاتي سواء بالاستعانة بالأهل أو الأصدقاء، إلا أنه بسبب ضغوط الأزمات الاقتصادية، وبفعل الحاجة إلى التطور والتحديث، فإن ذلك يضطر الكثير من المبحوثات للسعي للحصول على مصادر تمويل أخرى عند تأسيس مشروعها أو عند الرغبة في توسيعه، حيث أقدمت إحدى السيدات إلى بيع مجوهراتها لتأمين المبلغ لفتح مشروعها، حيث تقول« ما فائدة الذهب إلا في الشدائد »[11] ، في حين قامت سيدة أخرى بالاستفادة من نصيبها في الإرث لتبيعه وتستفيد منه لفتح المشروع، فتقول« أخذت حقي من الإرث وفتحت به المشروع[12]، أما 40% لجأن للوكالات الوطنية لتمويل مشروعهن، إلا أن نسبة الفوائد تتسبب في

---

[8] السيدة (ع- ف) ، 43 سنة، بومرداس، 12 مارس 2014، الساعة 10

[9] السيدة (هـ-ر) ، 32 سنة، البويرة، 8 مارس 2014، الساعة 15.

[10] محمد احمد النابلسي، **الدور الاجتماعي للمرأة في بيئة العمل الإشكالية والمعوقات**، محاضرة في إطار مساء وطني-http://www.psychiatre-naboulsi.com/dubai1.html.

[11] مقابلة مع السيدة (ب-ج)، 50 سنة، سبق ذكرها.

[12] مقابلة مع السيدة (س-م)، 37سنة، البويرة، 10مارس 2014، الساعة 13

تخوفهن، كما أنالمرأة عادة ما تواجه صعوبة في الحصول على التمويل بفعل اشتراط وجود ضمانات التي يصعب عليها إثباتها، لعدم توفير وثائق الملكية في ظل المنظومة الاجتماعية التقليدية القائمة، وبفعل النظرة الدونية للمرأة حتى من قبل المقربين الذين ينظرون إليها على أنها دوما في حاجة إلى وصي يملي عليها ما يجب عمله.

4-2-2- معوقات تسويقية:إن عدم توفر معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواقالمستهلكين يؤديلضعف الكفاءةالتسويقية، وبالتالي طرح منتج غير مطابق لحاجات السوق،أو مصادفة منافسة من المنتجات الأجنبية وبأسعار منخفضة، تقول إحدى المقاولات في هذا الشأن« بدخول السلع الصينية السوق أصبحنا نواجه منافسة كبيرة، خاصة في ظل انخفاض سعر سلعهم مقارنة بالمنتجات المحلية التي تكن يدوية وتأخذ وقت كبير وبالتالي ثمن أكثر [13] » ، بالإضافة إلى مشاكل ارتفاع تكاليف النقل وتأخر العملاء في تسديد قيمةالمبيعات، أو فقدان الموقع ميزته التسويقية، كما أن استخدام أجهزةومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطوراً عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة، لتحسين جودةمنتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية يعرقل مسيرة المشروع، حيث أكدت إحدى المبحوثات التي تعمل في مجال صناعة حلي الفضة، « الفضة المحلية رغم جودتها يرفض الزبائن شراءها، إلا أن مجوهرات حريم السلطان التركية غالية ومع ذلك يتم اقتناؤها بكثرة[14] » ، ولكي تتجنب المرأة صاحبة المشروع هذه المخاطر يجب عليها تبني استراتيجية تسويقية حديثة وبطرق علمية.

4-2-3- خطر الإفلاس: إن أخطر مشكلة قد تواجه صاحب المشروع هو تعرضه لخسارة معظم أو كل رأسماله في المشروع، نتيجة قرارات غير سليمة أو أزمات اقتصادية محلية كانت أو عالمية أو حدوث كساد في السوق لمدة طويلة، مما يؤدي لعدم قدرة المشروع الصغيرة الاستمرارية بعكس الحال في المؤسسات الكبيرة التي تستطيع لتحمل لفترة أطول، ولذلك فضلت الكثيرات من أفراد العينة الاعتماد على الأصول المادية الخاصة وعدم اللجوء للبنوك أو الوكالات الوطنية خوفا من الديون التي قد تلاحقها في حالة فشل المشروع، فحوالي60% اعتمدن على مساعدة العائلة والأهل لتمويل المشروع في حين 40% لجأن إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة والغرفة التجارية إضافة إلى الاستعانة بالبنوك، وتقول إحداهن« ساعدني زوجي لفتح المشروع وكراء المحل لأني كنت متخوفة من فكرة القرض أين يتم دفع الفائدة» [15].

4-2-4-معوقات إدارية : تعاني المرأة من صعوبات بيروقراطية أثناء تعاملها مع البنوك تعيق حصولها على المال للمشروع، حيث أن البنوك تأخذ وقتا طويلا لقبول تغطية المشروع وتطلب ضمانات كقطعة أرض أو بيت أو محل باسم صاحب المشروع، فتقول إحدى المبحوثات لكي أحصل على قرض من البنك الفلاحي« كان من الضروري أن يكتب والدي قطعة الأرض بإسمي كضمان حتى أحصل على القرض، الأمر الذي رفضهإخوتي وتسبب في مشاكل عائلية، كما يعد التماطل والتعسف الإداري من أهم المعيقات بالنسبة للسيدات المستفيدات من قروض الوكالات الوطنية وصناديق الدعم، حيث أن هذه الأخيرة تتخذ وقتا طويلا لدراسة الملف قد يتطلب سنوات، إضافة إلى الفائدة التي تتبع القرض والتي تفرض على المستفيدات دفعه سواء نجح المشروع أو فشل.

خاتمة:

عرفت السنوات الأخيرة حضورا مكثفا للمرأة في سوق العمل، فبعد أن كانت تنشط في مشاريع أقل ما يقال عنها مشاريع منزلية، استطاعت اليوم الولوج إلى عالم الأعمال، بعد فرض نفسها كعنصر فعال في المجتمع، وأصبحت تنافس الرجل في تخصصات كانت إلى وقت قريب حكرا على الرجل، فمن وجهة نظر التشريع القانوني لا وجود لأي نص قانوني يميز بين المقاولاتية الرجالية والمقاولاتية النسائية، ولكن هناك قانون اجتماعي وضعي لا يعترف بعمل المرأة إلا في المجالات

[13] مقابلة مع (ي-ت) ، 35سنة، البويرة، 8 مارس 2014، الساعة 11.

[14] مقابلة مع (س-م) 37 سنة سبق ذكرها.

[15] السيدة (ن د) 42 سنة، الجزائر، 7 مارس 2014، الساعة 14.

التقليدية المعروفة مثل التعليم أو الصحة، لكن المرأة استطاعت أن تثبت بأنها قادرة على العمل في كل المجالات، وفي ما يلي أهم النصائح التي تساهم في نجاح المشروعات النسوية:

- فلكي تحافظ المرأة على مشروعها تحتاج إلى تغيير البنيات الاجتماعية و الذهنية،التي تعرقل تطورها في مجال المشروعات و دراسة المحيط الذي تنشط فيه، والبحث عن آليات خاصة بترقية المرأة صاحبة المشروع .
- دراسة التسهيلات التي يمكن أن تقدم لها من خلال تأهيل مؤسساتها،كتوفير دور الحضانة.
- خلق شبكات إتصال وتشبيك بين النساء صاحبات المشروعات، لتبني استراتيجية لضمان استمرارية المشروع والعمل على تطويره.
- تحسين مرافقة السيدات صاحبات المشاريع خلال مسار إحداث المؤسسة الصغيرة منذ فكرة المشروع إلى مرحلة الإنجاز.
- على الجهات المعنية بقضايا المرأة زيادة توعية المقاولات وصاحبات المشاريع حول الخيارات التمويلية المتاحة وتسهيل وصول النساء المقاولات إلى مصادر التمويل المناسبة، وكذا تخصيص برامج إرشادية حول القروض و فرص الإستفادة منها.
- ضرورة إعتماد المشروعات النسائية الصغيرة على الإبداع والتجديد وإدخال التكنولوجيا الحديثة في العملية الإنتاجية، نظرا للمنافسة الشديدة للمنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالية .